

واقع المرأة في التنمية البشرية في الدول العربية

-دراسة حالة المرأة اليمنية-

* د. أحمد الفقيه، جامعة تلمسان، الجزائر.

ملخص:

تنصرف هذه الورقة الى تحديد مدى مساهمة المرأة اليمنية في مختلف البرامج التنموية بغية التخفيف من الفقر، انطلاقا من بحث واقعها اليمني، ومعرفة الاجراءات المتبعة في سبيل تمكينها والوصول الى كل ما يساعد على اتمام عملية الارتقاء بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وتعزيز دورها، وتكمن أهمية هذه الورقة في عدة اعتبارات أساسية كون أن المرأة تشكل نصف المجتمع، وأن مقدار ما تشارك به في النشاط الاقتصادي والاجتماعي يعتبر أحد أهم معايير مستوى تقدم المجتمع وتطوره، وأحد مقاييس التنمية البشرية المحدة للفقر، حيث أصبح الاهتمام بدور المرأة أمرا ضروريا ومطلبا سياسيا واقتصاديا وديمقراطيا ، حيث تسعى البلدان العربية ومنها اليمن لتطبيقه اتساقا مع المتطلبات الدولية الراهنة ، وعليه تكون اشكالية الورقة: ماهي الأوضاع الراهنة التي تميزت بها المرأة اليمنية؟ وماهي الآليات الضرورية لتفعيل دورها في التنمية البشرية بهدف التقليل من ظاهرة الفقر في اليمن؟ وهل مجموعة القيم للمجتمع اليمني حالت دون ذلك أم لا؟

Abstract:

The present paper seeks to determine the extent of the contribution of Yemeni women in the various development programs to reduce poverty, starting from an analysis of her situation, to the identification of the procedures that are implemented for the sake of women empowerment and access to everything that helps in the accomplishment of their situation improvement process on the economic and social and legal scales and the reinforcement of their role. The importance of this paper lies in substantial considerations since women constitute half of the society, and the amount of their involvement in the social and economic activity is one of the most important criteria of progress and development of the society, and one of the human development reducing poverty standards, so that paying attention to the role of women has become necessary and politically, economically and democratically required, many Arab countries, including Yemen, seek to enforce it in consistency with the current international requirements, accordingly, the problem statement of this work is: What are the characteristics of the current situation of Yemeniwomen? And what are the necessary mechanisms to activate their role in human development in order to reduce poverty in Yemen? Have Yemeni society values prevented this process or not?

* AhmedAlfakih@yahoo.com

مقدمة:

يشكل الفقر عاملاً معوقاً لتقدم المجتمعات وتطورها لكونه يساهم في إضعاف مردوديات الفرد والقدرة على ممارسة دوره الفاعل والحقيقي في بناء الاقتصاد والتنمية الشاملة، فالفقر على سبيل المثال لا يساهم في تنامي معدلات التعليم والتنمية البشرية، ولذلك عملت الحكومة اليمنية على خلق استراتيجيات بعيدة المدى من شأنها المساواة بين الجنسين من أجل تعزيز الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة ومع تزايد الاهتمام الدولي (الإقليمي والعالمي) والذي تبعه الاهتمام المحلي بإيجاد مؤشرات ملموسة للتنمية البشرية فأدرك المخططون أن تحقيق ذلك لا يكون إلا بالدور الذي يلعبه أفراد المجتمع رجالاً ونساءً في عملية التنمية البشرية. لذلك برزت قضايا المرأة في السنوات الأخيرة في مقدمة أولويات الخطط الاقتصادية والاجتماعية للحكومات في مختلف الدول العربية ومنها اليمن حيث قطعت شوط كبير فيما يخص الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمرأة، ولم يأتي هذا الاهتمام من فراغ بل بعد أن أثبتت التجارب بأن التهميش والاقصاء للمرأة ينتج عنه تعطيل وعرقلة السياسات التنموية، وأصبح التنويه إلى حق المرأة اليمنية في المشاركة الكاملة في عملية التنمية وتكافؤ الفرص بينها والرجل في جوانب الحياة المختلفة أمراً ضرورياً، وعليه تكون اشكالية الورقة:

ماهي الأوضاع الراهنة التي تميزت بها المرأة اليمنية؟ وماهي الآليات الضرورية لتفعيل دورها في التنمية البشرية بهدف التقليل من ظاهرة الفقر في اليمن؟ وهل مجموعة القيم للمجتمع اليمني حالت دون ذلك أم لا؟

وكل ذلك سيتم دراسته من خلال التالي:

- أولاً: الأوضاع الراهنة للمرأة اليمنية

- ثانياً: الجهود والاجراءات المتبعة لتفعيل دور المرأة في الاقلال من الفقر

- ثالثاً: الصعوبات والتدخلات الملائمة لتحسين وضع المرأة اليمنية

أولاً: الأوضاع الراهنة للمرأة اليمنية

تميزت المرأة اليمنية في العقود الكلاسيكية من القرن الماضي بعدم مشاركتها في الحياة العامة بعدم مشاركتها في الحياة العامة ومع ظهور الاهتمامات الدولية التي وجهت الحكومة اليمنية إلى تفعيل دور المرأة في المجالات التالية:

1-المجال الاجتماعي

شاركت المرأة اليمنية في العمل التطوعي النسائي من خلال العديد من البرامج والأنشطة التي تبنتها الجمعيات والمنظمات ونتجت عن هذه المشاركة الآثار الإيجابية في تعزيز وترسيخ مفاهيم التوعية للقضايا الاجتماعية وتعديل السلوك والمعايير للقيم الاجتماعية السلبية في المجتمع وإحلالها بقيم اجتماعية وثقافية وحضارية وغيرها¹. إلا أن دورها يبقى محصوراً في مواقف ثانوية مقارنة بالرجل، ويرجع الأمر وراء هذه الأدوار الثانوية إلى علاقات النفوذ والسلطة التي تربط الرجل بالمرأة سواءً في المجتمع أو في الأسرة اليمنية².

2-المجال الاقتصادي

أسهمت المرأة في الجمعيات وهيئات التطوعية المحلية بتطوير النشاطات الاقتصادية ضمن الإطار العام لخطط وبرامج التنمية الوطنية الشاملة إضافة إلى توعية وتشجيع المرأة في الانخراط في مجالات العمل المتاحة لها والانتفاع من خدمات وبرامج التأهيل والتدريب المهني المتاحة في هذه الجمعيات³. وعلى الرغم من أن الاستثمار في العمالة النسائية يمثل أثراً إيجابياً على التنمية الاقتصادية والبشرية، لا يزال

¹ -فؤاد الصلاحي، الدور السياسي للمرأة اليمنية من منظور النوع الاجتماعي، صنعاء: فريدرش ايبيرت، 2005، ص-ص: 85، 91.

² -جان فريسوا دورتيه، معجم العلوم الإنسانية، ترجمة جورج كثور، كلمة ومجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 251.

³ -الجمهورية اليمنية، تقرير المرأة والمشاركة الاقتصادية، رئاسة مجلس الوزراء:اللجنة الوطنية للمرأة، ديسمبر، 2007.

صانعي القرار في اليمن يسيئون فهم هذه القضية ويرونها من منظور الحقوق،⁴ وضمن سياق تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وليس باعتبارها مكونا أساسيا من مكونات التخطيط السليم، وهو ما يتضح من خلال معدلات مساهمتها في النشاط الاقتصادي فهي منخفضة مقارنة بمعدلات مساهمة الرجال على مستوى الحضر والريف، حيث بلغت هذه المساهمة للنساء 15.6% في الحضر و 6.6% في الريف و 9.3% على مستوى الجمهورية، أما بالنسبة لمساهمة الرجال 72.3% في الحضر و 65.3% في الريف و 67.7% على مستوى الجمهورية، الأمر الذي يبرز أن المرأة في اليمن لازالت تعاني من القيود والضوابط الاجتماعية لعمل المرأة فضلا عن مخاطر وقوعها تحت طائلة الفقر.⁵

3-المجال الصحي

رغم مشاركة المرأة اليمنية عبر الجمعيات في نشر الوعي الصحي بين أوساط النساء وفي مجال تنظيم الأسرة وحملات التحصين والدورات التدريبية الخاصة إلا أن الجهود المبذولة في هذا القطاع لا زالت تعاني من التحديات الصحية والتي في مقدمتها وفاة الأمهات والأطفال من جهة، حيث أن معدل وفيات الأمهات في اليمن يعتبر من أعلى المعدلات مقارنة ببقية الدول الأخرى، فهناك أكثر من 325 حالة وفاة لكل مائة ألف ولادة حية وفقا لبيانات 2008 سواءا بسبب الكبر أو الزواج المبكر مع ارتفاع نسبة الخصوبة الى حوالي 05 مواليد لكل امرأة، إضافة الى الفجوة النوعية بين العاملين الصحيين من جهة أخرى حيث أن حصة توظيف الرجال في القطاع الصحي يفوق ثلاثة أضعاف ما تحصل عليه النساء.⁶

4-المجال التعليمي

تعد الأمية في اليمن من أهم العوائق التي تحول دون تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، و تحد من فرص تطور القدرة الانتاجية للمرأة. كما أن تدني مشاركة المرأة في مؤسسات التعليم العام والجامعي والفني يتسبب في توسيع الفجوة التعليمية بين الذكور والاناث⁷ نظرا لتخلف التركيبة الاجتماعية، فنجد الوضع التعليمي السائد في اليمن يفرض التمييز بين الذكور والإناث ويتجه لصالح الذكور من ناحية، و بين المرأة الريفية والحضرية لصالح الحضرية من ناحية أخرى. وتساهم المؤسسات التعليمية ببنيتها- المناهج، المدارس، المدرسين، الإدارة وغيرها- في تكريس "النظرة الذكورية" عن دور المرأة، حتى أثر في المرأة نفسها التي أصبحت تتبنى تلك النظرة، حيث اعتبرت أحد عوامل استمرار النظام الأبوي" دون العمل على محاولة تغيير تلك القيم لتساعد الأجيال لمواجهة التغيرات الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية العالمية.⁸

ويذكر على أن هناك مجموعة شروط اجتماعية تشكل حياة المرأة اليمنية، وتعمق وتعمق التفاوت بينها وبين الرجل اليمني، وهي شروط تتعلق بالتركيب الاجتماعي الذي يؤثر على حياة المرأة؛ وقد يمتد تأثيره على حياة كل عضو في المجتمع. وهنا يجب التنويه إلى أن أية معالجة

⁴ للمزيد في هذا الشأن أنظر: حديث حورية مشهور نائبة رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة في: تقرير الاسكو عن ورشة عمل حول ادماج النوع الاجتماعي في السياسات والخطط والبرامج، بيروت، ديسمبر 2003.

⁵ -الأمم المتحدة، و جامعة الدول العربية (2011). التقرير العربي حول الأهداف التنموية للألفية 2010 وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها، ص 38.

⁶ فؤاد عبد الجليل الصلاحي، الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة في اليمن- دراسة سوسولوجية - الخصوبة البشرية في اليمن- دراسات اجتماعية، مركز التدريب والدراسات السكانية، 2001، ص:78.

⁷ - وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير التنمية البشرية: المعرفة، الثقافة، التعليم، المعلوماتية، الجمهورية اليمنية، صنعاء، ص 67-86.

⁸ -تركي، ثريا، وآخرون، "القيم في العائلة العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 1995، 200، ص 100.

لإحدى قضايا المرأة كالتعليم -مثلاً- بمعزل عن واقع التركيب الاجتماعي - الاقتصادي في المجتمع، ومعزل عن آلية التكوين التاريخي لذلك الواقع، تشكل معالجة هامشية بعيدة وجانبية لا تمس جوهر القضية.⁹

5-المجال البيئي

تحتل قضايا البيئة مكان الصدارة بين أولويات القضايا المعنية على مستوى الجهد الرسمي والشعبي وذلك لما لهذا المجال من مردودات إيجابية تنعكس على المرأة والأسرة تجاه التفاعل مع القضايا البيئية التي تتزايد مع تزايد السكان وانعدام التوازن بين معدلات النمو السكاني ومعدل نمو الخدمات، فقد تم اشراك المرأة في رسم السياسات العامة للتنمية القابلة للاستمرار، وذلك من خلال :

- توعية المرأة والأسرة بمخاطر الاستنزاف للمصادر المائية للمياه الجوفية وبخطورة الرعي والتخصيب الجائر .
- توجيه حل المشكلات وكيفية التخلص من النفايات المنزلية الصلبة والسائلة .

-ترشيد الطاقة وطرق استخدامها .

- استخدامات المياه واستغلال ترشيدها .

- دورها في المجال الزراعي وحماية التربة من الانجراف التصحر.

- دورها في مجال تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الآفات والأمراض الزراعية وعدم الإكثار من استخدام الأسمدة الكيميائية وترشيد استخدامها .¹⁰

وبالرغم مما سبق ذكره نلاحظ أن ممارسة المرأة اليمنية للعمل الطوعي مازال ضعيف لعدة أسباب أهمها:

-إنزال مشاركة المرأة الريفية في عضوية الجمعيات تشكل نسبة ضئيلة .

-انتشار الأمية بين النساء الريفيات .

-ضعف معدلات الالتحاق بالتعليم .¹¹

- ثانيا: الجهود والاجراءات المتبعة لتفعيل دور المرأة في الاقلال من الفقر

نظرا لادخال وضع المرأة ومشاركتها وواقعها المستند الى كثير من المتغيرات والتركيبات على المستوى المركزي والمحلي أصبح الاهتمام بدور المرأة في التنمية البشرية في أغلب أعمال الأجهزة الحكومية والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية والتي يمكن ابرازها في النقاط التالية:

1/ الآليات المؤسسية الحكومية:

هناك العديد من المؤسسات الحكومية التي أنشئت لعكس رؤية الدولة في قضايا المرأة ومن أهمها:

-المجلس الأعلى للمرأة لسنة 2000، و يختص بقضايا المرأة في السياسات من أجل تحسين حالة المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر أعلى سلطة حكومية تعمل من أجل قضايا المرأة.

-اللجنة الوطنية للمرأة لسنة 1996 وتعتبر الجهاز التنفيذي والاداري والاستشاري للمجلس الاعلى للمرأة.¹²

⁹ - بدر سعيد الأغبري ، قضايا ومشكلات التعليم في اليمن، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2007، ص -ص 124، 125.

¹⁰ -باتر محمد علي وردم، ، العولمة ومستقبل الأرض، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 2003، ص:17.

¹¹ -الصلوي ، منصور عبدالله على، معوقات تطور المرأة اليمنية، اليمن:د.د.ن، 2010، ص-ص: 6-34.

¹² -احمد القصير "الاحتياجات الاستراتيجية للنوع الاجتماعي بين دور الدولة والدور النبوي للمنظمات الاهلية اليمنية، ورقة بحث قدمت الى المؤتمر الدولي

الثاني للمرأة والعلوم والتنمية، جامعة عدن، 12-13 ديسمبر 2009، ص-ص:18، 16.

-انشاء اقسام وادارات خاصة بالمرأة ضمن وزارات الدولة: هذه الأقسام مسؤولة عن دراسة وضع المرأة وحل مشاكلها، وتعزيز دورها في التنمية، والعمل على تعزيز مفاهيم النوع الاجتماعي وتمكين المرأة بغية التخفيف من ظاهرة الفقر.¹³

ب/الخطط والاستراتيجيات والسياسات:

عملت الحكومة اليمنية على تحقيق العديد من الخطط التي من شأنها تفعيل دور المرأة في الحياة العامة وهي:

-خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006-2010، وتضمنت العمل على تعزيز دور المرأة في التنمية الشاملة وتمكينها اقتصاديا وسياسيا.

-استراتيجيات خاصة بالمرأة-النوع الاجتماعي: ضمن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة من بينها: الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة 2003-2015، الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي 2006-2010، استراتيجية ادماج سيدات الأعمال في التنمية الاقتصادية.

-الاستراتيجيات القطاعية التي صدرت خلال الفترة 2006-2009 والتي تضمنت بدورها مجموعة استراتيجيات تأخذ بعين الاعتبار واقع المرأة ودورها من خلال الاهتمام بالتعليم والصحة والحد من الفقر ومشاركتها في صنع القرار، مع تخفيف آثار العولمة على الأسرة اليمنية وعلى المرأة، بالإضافة الى معالجة قضية النهوض بالمرأة ومساواتها مع الرجل في ميزانية الدولة في اطار النهوض بالمواطن والتنمية البشرية العامة، من خلال رصد الاعتمادات اللازمة في ميزانيات الوزارات المعنية بالتربية والتعليم والصحة والثقافة والشؤون الاجتماعية والعمل والاسكان والمرافق وغيرها.¹⁴

-شبكات الأمان الاجتماعي: قامت الحكومة بانشاء شبكة الأمان الاجتماعي للتخفيف من الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والاداري الذي بدأ من العام 1996، و التي تضمنت هيئات مختلفة بالإضافة الى برامج التنمية الريفية على أساس أن الاناث من أهم المستهدفين في هذه البرامج.

ج/ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة والتي صادقت عليها الحكومة اليمنية:

هناك العديد من الاتفاقيات الدولية بخصوص فعالية المرأة والتي صادقت عليها الحكومة اليمنية وهي:

-العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 والمصادق عليها عام 1987.¹⁵

-اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 100 لعام 1951 بشأن مساواة العمال والعمالات في الأجر عن عمل ذو قيمة متساوية والمصادق عليها عام 1976.

-التوقيع على الاتفاقية الخاصة بمشروع دعم النساء والأطفال المصابين بسوء التغذية ومرض السل والجدام ، ووصل عدد المحافظات المستهدفة الى 10 محافظات وبلغ عدد المستفيدات 71 ألف امرأة.

-الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة عام 1979.¹⁶

¹³ للمزيد انظر: الجمهورية اليمنية، الرجال والنساء في اليمن، الجهاز المركزي للإحصاء، سبتمبر 2009.

¹⁴ - للمزيد في هذا انظر: الجمهورية اليمنية، التقرير الوطني السابع لمستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، رئاسة مجلس الوزراء، اللجنة الوطنية للمرأة، سبتمبر 2009.

¹⁵ - The Government of Yemen, the World Bank and United Nation Development Program, Yemen Poverty Assessment, in four volumes, vol.e1,main report, november, 2007.P-P60-69.

¹⁶ - للمزيد أنظر: الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد

المرأة، <http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/cedaw.htm>

اضافة الى ماسبق وقعت الحكومة اليمنية على غالبية الاتفاقيات والمعاهدات المعنية بحقوق الانسان وخاصة المعنية بالمرأة ، مع العلم أن الدستور اليمني قد أكد بنص المادة 02 العمل بميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان.

هـ/الآليات المؤسسية غير الحكومية(منظمات المجتمع المدني)

في العام 2008 بلغ عدد منظمات المجتمع المدني 4572، وتتم بجوانب مختلفة خيرية، مهنية، زراعية، سكنية وقد برز العديد منها في مجال حقوق الانسان والانشطة المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرأة ومن أبرزها: اتحاد نساء اليمن ،منتدى الشقائق، ملتقى المرأة للدراسات والتدريب، جمعية التحدي للمعاقات، جمعية رعاية الأسرة و صحفيات بلا حدود...، ومن أهم إنجازاتها انشاء برلمان الظل النسائي في ابريل 2009، الرقابة على الانتخابات، التدريب والتوعية، ومن أهم المنظمات غير الحكومية المهتمة بقضايا المرأة نجد:

-الاتحاد العام لنساء اليمن 1990: وله انتشار جغرافي في كافة المحافظات ، ويعمل في مجال تأهيل وتدريب المرأة وتوعيتها في كافة الوسائل المتصلة بشؤون حياتها، ويقوم بالتنسيق مع الهيئات ذات العلاقة لتقديم الدعم المادي والفني لتطوير وتحسين الوعي الصحي والقانوني والسياسي وقضايا العنف ضد المرأة وغير ذلك.

-شبكة شيماء: وهي الشبكة اليمنية لمناهضة العنف ضد المرأة، تأسست عام 2003، وتتألف من 16 منظمة من منظمات المجتمع المدني بالإضافة الى اللجنة الوطنية للمرأة ومركز دراسات النوع الاجتماعي، وتهدف الى ايجاد حماية دائمة لمرأة من العنف.

-مجلس سيدات الاعمال: تم تأسيسه سنة 2006، ويضم عددا من سيدات الاعمال في المجالات المختلفة.

-دار الاغاثة الاجتماعية لرعاية السجينات وضحايا العنفك ويعمل على تأهيلهن واعادة ادماجهن في المجتمع¹⁷.

ثالثا:الصعوبات والتدخلات الملائمة لتحسين وضع المرأة اليمنية

ا/الصعوبات التي تواجه المرأة في اليمن:

هناك الكثير من التحديات التي تتلقاها المرأة اليمنية وأبرزها التالي:

-غياب المساهمة الاقتصادية للمرأة في مجالات التنمية، فضلا عن تزايد ظاهرة البطالة.

-محدودية وضعف مصادر التمويل، وبخاصة المرتبطة بتمويل المشاريع المدرة للدخل الصغيرة والأصغر التي تساهم في توفير فرص عمل للمرأة وان وجدت تكون بشروط غير مسيرة، فضلا عن الصعوبات التي تواجهها المرأة في الحصول على التسهيلات المالية المحدودة الأمر الذي أبعدها عن تطبيق منهاج عمل بكين¹⁸.

-انتشار ظاهرة الأمية والتسرب بين صفوف الاناث في مراحل التعليم المختلفة.

-عدم توفر الضمان الاجتماعي لعدد كبير من النساء اللاتي يعملن في القطاع المنظم او ذات المهن الحرة.

-سيطرة العادات والتقاليد المحلية الموروثة تجاه تطور المرأة، بالإضافة الى الخلط بين النصوص الشرعية التي كرمت المرأة والموروث الثقافي.

-ضعف الجهود الوطنية في الاستهداف المباشر للنساء في برامج ومشروعات التنمية وبالذات تلك التي تراعي احتياجاتها التنموية وادوارها المتوازنة بين الانجابية والانتاجية.

-النظرة الضيقة للمجتمع والحكومة تجاه مشاركة النساء في الميادين السياسية والقيادية والوظيفية.

¹⁷ناترة شعلان، "المنظمات اليمنية والمجتمع المدني في اليمن"، دراسات يمنية، العدد 56، العدد 20، جانفي 1999، ص:15.

¹⁸عقدت الأمم المتحدة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة : العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام أو ما عُرف باسممؤتمر بكين من 4 الى 15 سبتمبر 1995 في بكين الصين. وكان على المندوبين إعداد إعلان ومنهاج عمل يهدف إلى تحقيق قدر أكبر من المساواة والفرص للنساء.للمزيد في هذا الشأن انظر: United Nation,BeijingDeclarationAnd Platform For Action with the Beijing+15 PoliticalDeclarationAnd OutcomeDocument,NewYork,2001

- رغم محاولة الدولة لتوفير التدريب في قضايا دمج النوع الاجتماعي لبعض المؤسسات في الدولة، إلا أن ذلك يأتي ضمن سياق تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وليس ضمن استراتيجيات محددة لادماج قضايا النوع الاجتماعي في جميع المؤسسات لان الموارد المالية المخصصة ضئيلة او غير كافية.

- بينما يوجد عدد من برامج الاقراض والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تشكل النساء نسبة ضئيلة من المقترضين، ويمنح عادة قروضا أصغر.

- مبادرات جمعيات مستهلكي المياه في اليمن مازالت تركز على دور المرأة كمستهلك وليس كمشارك على مستوى صنع القرار وادارة الموارد المائية على المستوى المحلي والوطني.¹⁹

وعلى الرغم من أهمية قوة عمل المرأة في تخفيف وطأة الفقر على الأسرة , إلا إن ظروف الأمية وانعدام المهارات المهنية والموروث الثقافي عوامل أثرت سلبا في إطلاق طاقات عمل المرأة وإبداعاتها الإنتاجية لوحظ أن نسبة الانخفاض في مؤشرات الفقر كانت محدودة وتشير تقديرات حديثة للبنك الدولي إلى انخفاض عدد السكان الفقراء من نسبة (41.8%) عام 1998م إلى (40.1%) من إجمالي الفقراء في اليمن عام 2008م, وهذا يعني عدم توقع ملموس في المناطق الريفية وبالتالي استمرار معدل الفقر فيها لحوالي (45%) خلال العام نفسه.²⁰

ب/التدخلات الملائمة:

ان التدخل الملائم لتحسين حالة المرأة في اليمن يجب ان يسير في اتجاهين هامين: اتجاه بعيد المدى من خلال خطط التنمية الوطنية، واتجاه قصير المدى من خلال خطط متوسطة وقصيرة الأجل. فبالنسبة للاتجاه الأول فان أهم مستلزماته الارتكاز على الأسس العلمية السليمة المبنية على قاعدة وافية وشاملة ودقيقة من المعلومات حول أوضاع المرأة اليمنية وخصائصها واحتياجاتها، ثم ادماج قضاياها في أهداف خطط التنمية الوطنية واستراتيجياتها الرئيسية باتساق وتكامل مع قضايا المجتمع بشكل عام، وقضايا المرأة فيه على وجه الخصوص، مع توضيح للآليات الملائمة لمعالجة تلك القضايا، والتوزيع لمسؤوليات القيام بها بين الوزارات المعنية في الدولة والجهات ذات العلاقة بتوقيات محددة ومسؤوليات محاسبية، وتقوم دوري بين فترة واخرى لكل معاجة، ومن أهم تلك القضايا قضية المرأة ومحو أميتها، وشؤونها ومشكلاتها الأسرية، وتوسيع مجالات عملها، وتطوير الخدمات الاجتماعية الموجهة لها في المدن والمحافظات والقرى والمدريات، الى جانب تفعيل استفادتها من مقومات مجتمعتها ومن شبكات الأمان فيه، وحماتها من الاذى والعنف والضرر، وتقدير مكانتها وتعزيز دورها الاجتماعي الفاعل في أسرتها ووطنها.

أما بالنسبة للخطة قصيرة المدى أو متوسطة المدى، فان أهم ما يجب أن تستند عليه ارتباطها واتساقها مع الخطط طويلة المدى، ووضع أهداف محددة لها من خلال برامج ومشاريع لخدمة المرأة عامة والمرأة الفقيرة على وجه الخصوص، وقد بدأ العمل على سبيل المثال في الاعداد لمثل تلك البرامج، مثل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر، التي لا بد أن تكون للمرأة الفقيرة نصيب كبير من الاستفادة منها. والى جانب ذلك يوجد العديد من المقترحات التي يمكن من خلالها خدمة قضايا المرأة في المجتمع اليمني بشكل عام والمرأة الفقيرة على وجه الخصوص من بينها:

¹⁹ للمزيد انظر: احمد القصير، "حركة المرأة اليمنية"، ورقة قدمت الى اجتماع خبراء بالاسكو لاعداد تقرير عن حركة المرأة العربية، بيروت، ديسمبر 2004.

²⁰ -البنك الدولي، (1996). تقييم أوضاع الفقر في الجمهورية اليمنية. ص 57-60.

- تنظيم برامج مرمجة مكثفة لتوعية المرأة بحقوقها الشرعية وواجباتها تجاه نفسها وأسرته ومجتمعها من خلال المدارس والجامعات والجمعيات الخيرية ووسائل الاعلام المختلفة.
- تبنى برامج تدريب حكومية وأهلية تتوافق مع احتياجات سوق العمل و تدريب النساء على مجالات عمل جديدة ونافعة كالتدريب الفني للتشغيل والصيانة لتتنفع بها وتنفع المؤسسات النسائية.
- تنمية روح المبادرة لدى الشرائح الفقيرة بشتى الوسائل من خلال دعم المشروعات الصغيرة، وإيجاد فرص عمل ذاتية لهم تحولهم الى قوى منتجة بالقروض المسيرة الحسنة من البنوك والجمعيات والمؤسسات الخاصة.

الخاتمة:

من خلال تحليلنا لواقع المرأة في اليمن نستنتج أن الاهتمامات الدولية بالمرأة قد وجهت القيادة السياسية في اليمن بالعمل في السياق ذاته، فبرغم الجهود المبذولة والاجراءات القانونية التي استحدثتها الحكومة اليمنية بكل مكوناتها والتي من شأنها أن تفعل الى حد ما من دور المرأة في الحياة العامة اليمنية وخاصة في مجال التعليم والقضاء على نسبة كبيرة من الأمية والخدمات الصحية وتحقيق نسبة متواضعة من تنمية المرأة اليمنية الا أنه وفي المستقبل خلصت الورقة البحثية الى انعدامية العدالة الاجتماعية في الجمهورية اليمنية بسبب مجموعة القيم للمجتمع اليمني كونه من أكثر المجتمعات العربية محافظة، وهو الأمر الذي حال دون التمكين الكامل للمرأة اليمنية من الفاعلية المطلوبة وحد من مساواتها بالرجل.

قائمة الهوامش

- ¹-فؤاد الصلاحي، الدور السياسي للمرأة اليمنية من منظور النوع الاجتماعي، صنعاء: فريدرش ايبرت، 2005، ص-ص:91،85.
- ²-جان فرسوا دورتيه، معجم العلوم الإنسانية، ترجمة جورج كثره، كلمة ومجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 251.
- ³-الجمهورية اليمنية، تقرير المرأة والمشاركة الاقتصادية، رئاسة مجلس الوزراء:اللجنة الوطنية للمرأة، ديسمبر، 2007.
- ⁴للمزيد في هذا الشأن أنظر: حديث حورية مشهور نائبة رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة في:تقرير الاسكو عن ورشة عمل حول ادماج النوع الاجتماعي في السياسات والخطط والبرامج، بيروت، ديسمبر 2003.
- ⁵-الأمم المتحدة، و جامعة الدول العربية (2011). التقرير العربي حول الأهداف التنموية للألفية 2010 وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها، ص 38.
- ⁶فؤاد عبدالجليل الصلاحي، الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة في اليمن- دراسة سوسولوجية - الخصوبة البشرية في اليمن- دراسات اجتماعية، مركز التدريب والدراسات السكانية، 2001، ص:78.
- ⁷- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير التنمية البشرية: المعرفة، الثقافة، التعليم، المعلوماتية، الجمهورية اليمنية، صنعاء، ص 67-86.
- ⁸-تركي، ثريا، وآخرون، "القيم في العائلة العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 1995، 200، ص 100.
- ⁹- بدر سعيد الأغبري، قضايا ومشكلات التعليم في اليمن، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2007، ص-ص 124، 125.
- ¹⁰-باتر محمد علي وردم، العولمة ومستقبل الأرض، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 2003، ص:17.
- ¹¹-الصلوي، منصور عبدالله على، معوقات تطور المرأة اليمنية، اليمن:د.د.ن، 2010، ص-ص: 6-34.
- ¹²-احمد القصير "الاحتياجات الاستراتيجية للنوع الاجتماعي بين دور الدولة والدور البيئي للمنظمات الاهلية اليمنية، ورقة بحث قدمت الى المؤتمر الدولي الثاني للمرأة والعلوم والتنمية، جامعة عدن، 12-13 ديسمبر 2009، ص-ص:18،16.
- ¹³للمزيد انظر:الجمهورية اليمنية، الرجال والنساء في اليمن، الجهاز المركزي للاحصاء، سبتمبر 2009.
- ¹⁴-للمزيد في هذا انظر: الجمهورية اليمنية، التقرير الوطني السابع لمستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، رئاسة مجلس الوزراء، اللجنة الوطنية للمرأة، سبتمبر 2009.

¹⁵-The Government of Yemen, the World Bank and United Nation Development Program, Yemen Poverty Assessment, in four volumes, vol. el, main report, november, 2007.P-P60-69.

¹⁶- للمزيد أنظر: الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة،

<http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/cedaw.htm>

¹⁷ناترة شعلان، "المنظمات اليمنية والمجتمع المدني في اليمن"، دراسات يمنية، العدد 56، العدد 20، جانفي 1999، ص:15.

¹⁸عقدت الأمم المتحدة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة : العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام أو ما عُرف باسممؤتمر بكين من 4 الى 15 سبتمبر 1995 في

بكين الصين. وكان على المندوبين إعداد إعلان ومنهاج عمل يهدف إلى تحقيق قدر أكبر من المساواة والفرص للنساء. للمزيد في هذا الشأن انظر: United

Nation, Beijing Declaration And Platform For Action with the Beijing+15 Political Declaration And Outcome Document, New York, 2001

¹⁹للمزيد انظر: احمد القصير، "حركة المرأة اليمنية"، ورقة قدمت الى اجتماع خبراء بالاسكو لاعداد تقرير عن حركة المرأة العربية، بيروت، ديسمبر 2004.

²⁰- البنك الدولي، (1996). تقييم أوضاع الفقر في الجمهورية اليمنية. ص 57-60.